UNITED NATIONS
Office on Drugs and Crime

مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (GfD)

مشروع دعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

ورشة العمل الإقليمية الثانية

"منهجيّات التقييم الذاتي الخاص باتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"

و

الإجتماع التحضيري الأوّل

لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"

التقرير النهائي

الدار البيضاء، المملكة المغربية

21-23 نيسان/أبريل 2008

قائمة بمحتويات التقرير

1 مقدّمة 3

2 ملخّص فعاليات ورشة العمل التدريبية الإقليمية الثانية 21 – 22 نيسان/أبريل 2008..... 5

- الجلسة الافتتاحية 5
- الجلسة الأولى: تجربة التقييم الذاتي والتقدّم الذي تمّ إحرازه في المنطقة العربية..... 7
- الجلسة الثانية: خطوات إضافيّة في دعم عملية التقييم الذاتي 13
- الجلستان الثالثة والرابعة: إستعراض الدفعة الثانية من أسئلة التقييم الذاتي..... 16
- جلسة تدريبية جانبية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي..... 19

3 ملخّص فعاليات الإجتماع التحضيري الأوّل لإنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد": 22-23 نيسان/أبريل 2008..... 20

- الجلسة الأولى: إطار العمل لإنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"..... 20
- الجلسة الثانية: إستعراض تجارب الشبكات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد..... 24
- الجلسة الثالثة: تقديم ومناقشة مقترحات نصّ ميثاق الشبكة العربية ونظام عملها..... 25
- الجلسة الختامية: إختتام أعمال الإجتماع الأوّل وإقرار التوصيات..... 29

4 خاتمة 30

التقرير النهائي

(مسوّدة)

1. مقدّمة

في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، التي أطلقها رؤساء وزراء ووزراء من 18 دولة عربية سنة 2005 برعاية جلالة ملك الأردن عبدالله الثاني،[1] وتنفيذا لتوصيات المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008 برعاية دولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية، نظّم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وباستضافة كريمة من وزارة العدل في المملكة المغربية، نشاطين اقليميين متتاليين.

- النشاط الاول هو ورشة العمل الإقليمية الثانية حول "منهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" التي عقدت في الدار البيضاء (المغرب) بتاريخ 21-22 نيسان/أبريل 2008 وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).
- النشاط الثاني هو الاجتماع التحضيري الأوّل لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد الذي عقد في الدار البيضاء (المغرب) بتاريخ 22-23 نيسان/أبريل 2008، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

شارك في هذين النشاطين وفود رفيعة المستوى من 14 دولة عربية[2] تضمّ رؤوساء وممثّلين عن هيئات عربية رسمية معنية بمكافحة الفساد، وممثّلين عن وزارات العدل، وأعضاء "**فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي**"[3] الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وممثلون عن جامعة الدول العربية، ومنظمات دولية.[4]

---

[1] لمعلومات أكثر عن المبادرة، الرجاء زيارة موقع المبادرة http://www.arabgov-initiative.org/.

[2] الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، السلطة الوطنية الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

[3] يشكل فريق الخبراء الحكوميين العرب المعنيين بالتقييم الذاتي الخاص "باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، نواة التبادل المعرفي على المستوى الإقليمي حول مسائل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة. وهو يضم حتى تاريخه، خبراء من 17 دولة عربية، ويرجح توسيعه ليضم دولا أخرى في وقت قريب. يضم الفريق الخبراء التالية اسماؤهم: 1. السيد محمد خليل مسلم عدينات (عضو في هيئة مكافحة الفساد، الاردن) 2. السيد عبد الله يوسف الشامسي(رئيس محكمة بمحكمة استئناف الشارقة، وزارة العدل، الامارات) 3. الأستاذ أحمد حمد الدوسري(المحامي العام، البحرين) 4. السيد منصف محمد زغاب (قاض باحث،

يأتي النشاط الأوّل في سياق دعم عملية التقييم الذاتي في الدول العربية، وفق منهجيات وآدوات رصدية وتقييمية محدّدة، وبهدف ارساء اساس عملي يساعد الدول العربية على قراءة واقعها القانوني والمؤسسي بصورة علمية وموضوعية، وتطوير خطط العمل الإصلاحية وبرامج المساعدة التقنية لتطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، وذلك بما يتّفق مع اولوياتها وحاجاتها الحقيقية. وقد أطلق برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP-POGAR) بالتعاون مع مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (UNODC) هذه الجهود بناء على توصيات ممثّلي الدول العربية المجتمعين في جلسة العمل التحضيرية التي انعقدت في شرم الشيخ (مصر) بتاريخ 23 تشرين الأوّل/أكتوبر 2007.

وفي 16-18 كانون الأوّل/ديسمبر 2007 تمّ تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية في عمّان (الاردن) بحضور خبراء حكوميين يمثّلون وزارات العدل وهيئات حكومية متخصّصة في مجال مكافحة الفساد من 11 دولة عربية. وقد تمّ تدريب المشاركين على فهم وإستخدام "القائمة المرجعية للتقييم الذاتي"، التي قامت الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف بتطويرها. كما ناقشوا الجهود والمعوقات ذات الصلة بتنفيذ عملية التقييم الذاتي في الدول العربية وسبل تفعيلها في المستقبل. وقد تشكّل إثر إنتهاء الورشة **فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي** الخاص بالإتفاقية بمشاركة 11 دولة عربية ما لبثت أن توسّعت خلال الأشهر التالية لتصبح 17 دولة عربية في شهر أبريل/نيسان 2008.

يؤمن هذا الفريق فرصة هامّة لبناء علاقات من التواصل المهني بين مختلف الخبراء المشاركين من الدول العربية، وتساهم أعماله في عملية بناء المعرفة اللازمة لتطوير برامج المساعدة التقنية الخاصة بكلّ دولة عربية وبالصورة التي تناسب تطلّعاتها. هذا وسيجتمع هؤلاء الخبراء، بدعم من برنامج الأمم

وزارة العدل وحقوق الإنسان، تونس). 5. السيدة جليلة حسين حداد (رئيسة مكتب إستراتيجية التعاون القانوني والقضائي، وزارة العدل، الجزائر) 6. السيد سنان احمد القصاب (قاض ومستشار، وزارة العدل، سوريا) 7. السيد المستشار العام محمد بن إدريس (رئيس إدارة التشريع بوزارة العدل، السودان) 8. السيد خالد جاسم حسون العامري (مدير عام لدى ديوان الرقابة المالية، العراق) 9. الشيخ ماجد بن عبدالله بن مبارك العلوي(رئيس محكمة القضاء الاداري، عمان) 10. السيدة ريم ماجد أبو الرب (مساعدة قانونية، وزارة العدل، السلطة الوطنية الفلسطينية) 11. السيد عبدالعزيز مصطفى احمد محمد نور(رئيس قسم القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وزارة العدل، قطر) 12. السيد زكريا عبدالله الأنصاري (مديرإدارة العلاقات الدولية، وزارة العدل، الكويت)، السيد بدر المسعد (المحامي العام الأول، النيابة العامة، الكويت) 13. السيدة ندى قيصر نخله (قاضية، وزارة العدل - هيئة التشريع والاستشارات، لبنان) 14. السيد كمال العجيلي البحري (مدير الإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي، ليبيا) 15. السيد محمد بنعليلو(رئيس قسم القضايا الجنائية الخاصة، مديرية الشؤون الجنائية والعفو، وزارة العدل، المغرب) 16. السيد مولاي ولد كواد ولد مولاي (مفتش عام للدولة مساعد، المفتشية العامة للدولة، موريتانيا) 17. السيد رشيد عبدالوارث عبدالحليم المنيفي(نائب مدير عام مكتب وزير العدل لشؤون المجالس واللجان، وزارة العدل - منسق مشروع الحكم الجيد - مسؤل ملف مكافحة غسل الأموال، اليمن)، السيد عبد ربه جراده (عضو في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، اليمن).

[4] الرجاء مراجعة قائمة المشاركين النهائية المرفقة ربطا.

المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في أكثر من محطة ومحفل خلال السنوات الثلاث القادمة بهدف المساهمة في التحضير لمؤتمر الدول الأطراف الخاص بالاتفاقية، بالإضافة الى المساهمة في تنفيذ مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية الذي يعتبر أحد محاور المرحلة الثانية من مبادرة الإدارة الرشيدة (2008-2010).

أما النشاط الثاني، فإنّه يأتي في سياق الجهد القائم لإنشاء شبكة عربية رسمية لدعم تطبيق "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" تنفيذا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008. وقد حضر هذا المؤتمر الإقليمي المهمّ وزراء عدل ووفود رفيعة المستوى من 19 دولة عربية[5] تضم ممثلين عن السلطة القضائية والهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة الى برلمانيين واطراف من هيئات المجتمع المدني وهيئات القطاع الخاص وممثلين عن جامعة الدول العربية، ومنظمات اقليمية ودولية وخبراء اقليميين ودوليين. في نهاية المؤتمر، اوصى المشاركون ببدء العمل على إنشاء شبكة عربية تعمل على دعم تطبيق الإتفاقية تضمّ مختلف الجهات الرسمية الراغبة بالإنضمام اليها. كما شدّدوا على أهمية إنشاء شبكة عربية موازية تضمّ الجهات غير الحكومية لتفعيل التواصل والتعاون والتشاركية بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تمّ دعوة هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية لتنسيق جهود صياغة ميثاق ونظام العمل الشبكة العربية الرسمية تمهيدا لإطلاقها في مؤتمر إقليمي موسّع. هذا وقد تمّ أيضا دعوة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لدعم إنشاء هاتين الشبكتين بالتعاون مع مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية وغيرها من المنظّمات الدولية والإقليمية.

وعليه، فإن هذا التقرير يلخّص فعاليات النشاطين المذكورين والنتائج التي توصّل اليها المشاركون إن لجهة إستكمال وتوسيع وتعميق عملية التقييم الذاتي من جهة، وإن بالنسبة لتطوير ميثاق ونظام عمل الشبكة الرسمية العربية لدعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"، تمهيدا لاعتمادهما من أجل إطلاق الشبكة في أواسط سنة 2008.

2. ملخّص فعاليات ورشة العمل التدريبية الإقليمية الثانية 21 – 22 نيسان/أبريل 2008

- **الجلسة الافتتاحية**

إفتتح السيد **محمد عبد النباوي**، مدير الشؤون الجنائية والعفو في وزارة العدل في المملكة المغربية ممثلا معالي وزير العدل، أعمال ورشة العمل بالترحيب بالمشاركين وبالثناء على

---

[5] الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، السعودية، سورية، العراق، عمان، السلطة الوطنية الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

جهود المنظّمين، مشيرا الى اهمية المواضيع التي سيتم تناولها خلال ورشة العمل الإقليمية الثانية حول "منهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"، بالاضافة الى الاجتماع التحضيري الأوّل لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد. وتمنّى انعكاس ذلك ايجابا على تطوير جهود مكافحة الفساد في الدول، لما تمثّله هذه الانشطة من اهمية بالنسبة لتعزيز مفهوم مكافحة الفساد، بالاضافة الى كون مثل هذه الانشطة تشكل منتدى حواريا يهدف لتبادل الخبرات والتجارب في اطار رسم استرتيجيات لمكافحة الفساد. انتقل بعدها إلى الحديث عن الفساد وأثره السلبي على جهود التنمية البشرية وتعزيز قيم الديمقراطية وسيادة القانون. كما عرض سريعا للأطر الموضوعية والمؤسسية لمكافحة الفساد في المغرب، مشيرا الى جهود دولته في تنفيذ سياسة فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد بما يتواءم مع الاتفاقية. وأكّد التزام المغرب باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبضرورة تطوير الأطر التشريعية اللازمة لتطبيقها مؤكدا على عزم المملكة على مواصلة الجهود فيما يتعلق بتكريس دولة المؤسسات ومكافحة الفساد وحماية الحريات وحقوق الإنسان.

بعد ذلك تحدث **السيد مراد وهبة**، الممثل المقيم في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري في المغرب (UNDP Country Office) مرحبا بالحضور. إنتقل بعدها الى رسم الصورة عن الوضع التنموي في المنطقة العربية، ومفصلا بالأرقام تفاقم حالة الفقر والأمية بالرغم من وجود الثروات الطبيعية فيها. واعتبر **السيد وهبة** أن انتشار الفساد وسوء الإدارة هو سبب رئيسي وراء ضعف مستوى التنمية البشرية في المنطقة العربية. كما عرض لبعض الجوانب الاقتصادية والتنموية في المنطقة العربية من منظور مرتبط بالفساد، ثم قام بشرح ركائز مشروع "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية"، ودور مثل هذه المشاريع في نشر الوعي وبناء المعرفة لدى صانعي السياسات من أجل العمل على الوقاية من الفساد ومكافحته. وقد اشار في هذا السياق الى ان تنفيذ هذا المشروع سوف يتم عبر مجموعة من النشاطات الإقليمية، التي سيتمّ تنفيذها من خلال أربع ركائز استراتيجية، تؤدي الى دعم الدول العربية في عملية مكافحة الفساد، بصورة فعالّة ووفق أولوياتها الوطنية، وهذه الركائز تتمثل بالتالي (أ) تقييم الذات: بناء معرفة متوطّدة حول الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الدول العربية، و(ب) فهم الحاجات: شرح متطلبات تطبيق الإتفاقية وتقديم أفضل الممارسات في هذا الشأن، و(ج) تقديم المساعدات: دعم تطوير برامج المساعد التقنيّة على المستوى الوطني للدول العربية الراغبة بذلك، و(د) مراجعة التطبيقات: تشجيع المراجعة الدورية لجهود تطبيق الإتفاقية وتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة. ثم اشار الى انه ولكي تكون هناك معالجة فعالة لظاهرة الفساد، فانه يجب ان تكون هناك منهجية شاملة ترتكز على الشفافية والمساءلة، وبمشاركة من

المجتمع المدني افرادا وجماعات واعلاما، وذلك كي تكون هناك نتيجة ملموسة لمكافحة الفساد. واختتم **السيد وهبة** كلمته بتوجيه جزيل الشكر للقائمين على مبادة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، باعتبار هذه المبادة صيغة اقليمية رائدة، تراعي حاجات المنطقة العربية، في اطار جهود تحقيق التنمية في المنطقة.

ثم عرض السيّد **حاتم علي** خبير منع الجريمة في مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لأهميّة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كونها تشكّل إطارا نموذجيا تتبناه الدول في وضع السياسات التشريعية واليات مكافحة الفساد ضمن منظومة تهدف إلى إرساء مبادئ النزاهة والشفافية والمسائلة. وشدّد على أهمية التقييم الذاتي كأساس لتأطير عملية جمع وتحليل المعلومات بهدف إرساء المعرفة اللازمة لتطوير الخطط والمشاريع التطويرية وتقديم المساعدة التقنية. وقد رحّب السيّد **حاتم علي** بالأعضاء الجدد المنضمين إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مستعرضا بعجالة ما تم انجازه في ورشة العمل التدريبية الأولى ليكون الجميع على نفس القدر من الإطلاع. وختم السيّد **علي** بالتركيز على أهمية الشراكة الإستراتيجية مع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) والتي سيتمّ العمل من خلالها على تقديم الدعم للدول العربية من أجل دعم تطبيق إتفاقيّة مكافحة الفساد وفق أولويات هذه الدول.

- **الجلسة الأولى: تجربة التقييم الذاتي والتقدّم الذي تمّ إحرازه في المنطقة العربية**

قام السيد **أركان السبلاني**، الإختصاصي القانوني في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR)، بشرح الهدف من ورشة العمل مقارنا إيّاها بورشة العمل الأولى التي تمّ عقدها في عمّان نهاية سنة 2007. واعتبر أنّه بينما كان هدف الورشة الأولى هو تدريب المشاركين على استخدام "القائمة المرجعية للتقييم الذاتي" من أجل تقييم مدى ملائمة الوضع القانوني والمؤسسي الداخلي في الدول المعنية لأحكام 15 مادّة من مواد الإتفاقية، فإن الورشة الثانية لها هدفان أساسيان. الهدف الأوّل هو تقديم دفعة ثانية من مواد الإتفاقية لفريق الخبراء بغية الإستمرار في توسيع عملية التقييم الذاتي لتشمل كافة مواد الاتفاقية الأساسية في نهاية المطاف. أما الهدف الثاني فهو تعميق عملية التقييم الذاتي من خلال عرض ومناقشة آداة تقييمية جديدة معمّقة تتيح تقديم إجابات أكثر دقة حول حاجات تطبيق الإتفاقية وبالتالي تتيح رسم صورة أكثر تكاملا عن الأطر القانونية والمؤسسية والسياسات والممارسات القائمة في كلّ دولة.

بعد ذلك، قام السيّد **السبلاني** بتقديم الأعضاء الجدد في فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد مرحّبا بالأعضاء الحاضرين،[6] ومقدّما الإعتذار بالنيابة عن الأعضاء الغائبين.[7] ثم قام بتقديم جدول أعمال ورشة العمل منتقلا بعد ذلك الى تقديم تقرير حول تقدّم عملية التقييم الذاتي في الدول العربية الذي قام بإعداده برنامج إدارة الحكم بالتنسيق مع مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة. فأشار بداية الى ان اعداد هذا التقرير يأتي في سياق دعم عملية التقييم الذاتي التي تقوم بها الدول العربية المنضمّة الى مشروع دعم تطبيق الاتفاقية. موضحا أن هذا التقرير يسعى الى تقديم صورة متكاملة عن تقدّم جهود التقييم الذاتي في المنطقة العربية بهدف تشجيع هذه الجهود، وتيسير إفادة الدول العربية الاخرى من التجارب التقييمية الرائدة التي تمّ تنفيذها حتى الآن. واضاف ان هذا التقرير يتضمن موجزا عن اجابات اسئلة التقييم الذاتي التي تمّ تلقّيها من الدول العربية حتى تاريخ 15 نيسان/أبريل 2008 والتي تتناول 15 مادة من الاتفاقية في الموضوعات التالية: التدابير الوقائية، التجريم وانفاذ القانون، التعاون الدولي، واسترداد الموجودات. وقد أشار ختاما أنّ قرار نشر المعلومات الكاملة التي تتضمّنها التقارير يعود للدولة نفسها، وبالتالي فإن التقرير الذي يقدّمه لا يتضمّن تفاصيل الإجابات كاملة بل تحليلا أوليّا للمعلومات التي قدّمتها الدول العربية حتى الآن.[8]

بعد الإنتهاء من تقديم التقرير وتوزيعه على المشاركين في الورشة، **بدأ أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتقديم مداخلاتهم حول تطوّرات تطبيق الاتفاقية في دولهم ومدى التقدّم الذي تمّ إحرازه في عملية التقييم الذاتي:**

الدكتور محمد عدينات، عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد، الأردن: قام الدكتور **عدينات** بعرض تجربة دولته في هذا الاطار مشيرا إلى أن الأردن أنجز الجزء الأوّل من عملية التقييم الذاتي بنجاح في أواسط سنة 2007، كما اجاب الاردن عن جميع الاسئلة الاجبارية والاختيارية في التقييم الذاتي. وأشار الدكتور **عدينات** الى ان الاردن ونتيجة لتجربته الريادية في عملية التقييم الذاتي، فانه الان من الدول التي تجري عملية تقييم لتجارب دول اخرى، في إطار ما يعرف بالبرنامج التجريبي لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسادPilot Programme،

---

[6] الاعضاء الحاضرون هم: محمد عدينات (الأردن)، عبدالله الشامسي (الإمارات)، احمد الدوسري(البحرين)، منصف زغاب (تونس)، جليلة حداد (الجزائر)، محمد بن ادريس (السودان)، ريم ابو الرب (السلطة الوطنية الفلسطينية)، بدر المسعد و زكريا الانصاري (الكويت)، ندا نخلة(لبنان)، محمد البحري (ليبيا)، محمد بنعليلو (المغرب)، مولاي ولد كواد ولد مولاي (موريتانيا)، ياسين السعيد بالوكالة عن رشيد المنيفي وعبد ربه جراده (اليمن).

[7] الاعضاء الغائبون هم: سنان القصاب (سوريا)، خالد العامري (العراق)، ماجد العلوي (عمان)، عبدالعزيز نور (قطر).

[8] وقد قامت الدول العربية التالية بتقديم تقاريرها بصورة رسمية، وهي: تونس، الجزائر، مصر، الاردن، اليمن. اما موريتانيا فقد قدّمت مسودة غير رسمية، كونها في صدد الاعداد لانجاز التقرير بشكل رسمي.

والذي يضم حوالي 17 دولة، والتي قام مكتب الأمم المتحـدة المعنـي بالمخـدرات والجريمـة بطرحها بهدف إختبار وسيلة من وسائل استعراض التنفيذ هي القائمة المرجعية للتقييم الـذاتي . وقد عرض الدكتور عدينات الى المقصود بهذا البرنامج التجريبي، والاسس التي يرتكز عليها، موضحا اليات العمل ضمن نطاق هذا البرنامج، انطلاقا من ان ثمة دول هي اعضاء فـي هـذا البرنامج ومن ضمنها الاردن كما سبقت الاشارة، هذه الدول تقوم باختيار خبرائها لتقييم الـدول الاخرى الاعضاء في هذا البرنامج، حيث تقوم الدولة بتقييم تجربة دولتين واحدة منهما من نفس المنطقة والاخرى من خارج المنطقة الجغرافية التي تنتمي اليها الدولة المقيّمة، في حـين تقـوم دولتان بتقييم تجربة الدولة التي قامت بالتقييم وذلك لتقييم تجربتها في هذا الاطار، واحدة منهمـا من نفس المنطقة الجغرافية التي تنتمي اليها الدولة المقيّمة. واوضح ان تقيـيم تجـارب الـدول الاخرى عبر هذا البرنامج التجريبي، هي عملية تقوم على تحليل اجابات الدول في التقييم الذاتي، بالاضافة الى اجراء حوار مشترك معها، والقيام بزيارات ميدانية، الغرض منها تقييم استعراض الية تنفيذ الاتفاقية. غير ان ثمة ملاحظات جدية – عرض لها الدكتور عـدينات– علـى هـذه التجربة الرائدة، وتتمثل هذه الملاحظات بعدم وجود ترجمة لمضامين بعض القوانين والوثـائق التي تستند اليها قائمة التقييم الذاتي، مما يجعل من نجاح الهدف من البرنامج محدودا، يـضاف الى ذلك ان اجابات الدول على التقييم الذاتي لم تكن بشكل موحد وضمن نموذج موحد، بالاضافة الى ملاحظات حول محدودية دور مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المرحلة الاولى من البرنامج التجريبي. واشار الدكتور **عدينات** إلى أن هذه الآلية ما زالت قيد التجربـة، موضحا في هذا الاطار ان الهدف من البرنامج التجريبي يرمي إلى اختبار مدى كفاءتها حتى يتم عرضها على النقاش في مؤتمر الدول الأطراف.

السيدة جليلة حداد، رئيسة مكتب إستراتيجية التعاون القانوني والقضائي فـي وزارة العـدل، الجزائر: أشارت الأستاذة **حدّاد** إلى أنه بعد المشاركة في مؤتمر البحر الميت ومـؤتمر الـدول الأطراف الذي عقد في بالي (أندونيسا) بداية سنة 2008، تعمل الجزائر على تحسين إجاباتهـا على قائمة التقييم الذاتي التي قدمتها إلى مؤتمر الدول الأطراف عام 2007 خاصة لما شابها من نقص في مجال تحديد مجالات المساعدات التقنية التي تضطلع إليها. وأشارت إلـى أن دولتهـا ستقوم بالإجابة على المجموعة الثانية من التقييم الذاتي وذلك تنفيذا لالتزامها بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

مداخلة القاضي منصف زغاب، ممثل وزارة العدل، تونس: قام القاضي زغاب بتقديم شرح عام حول الاليات المقررة لمكافحة الفساد في تونس سواء على الصعيد التـشريعي او المؤسـسي او على صعيد وضع مبادئ سلوك للموظفين العموميين، شارحا ايضا جهود دولتـه فـي مكافحـة

الفساد في القطاع الخاص. كماأبلغ القاضي **زغاب** المشاركين أنه ونتيجة المشاركة القيمة و تبادل الخبرات الذي تم في ورشة العمل الاولى المتعلقة بالتقييم الذاتي والتي جرت في الاردن اواخر 2007، فقد توضحت بعض المفاهيم المتعلقة بالاتفاقية بالاضافة الى مضمةن الية التقييم الذاتي، ومن ضمن جهود كبيرة في هذا الاطار، الى قيام الجمهورية التونسية بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 25 شباط/فبراير 2008، وذلك بموجب القانون عدد 16 لسنة 2008. كما اكد على ما تناوله ممثل الاردن فيما يتعلق بالهدف من التقييم الذاتي، ومقاربة هذه المسألة انطلاقا من استكشاف حاجات الدول للمساعدة، في اطار جهودها في مكافحة الفساد.

المحامي العام أحمد الدوسري، ممثل البحرين: توجه السيد **الدوسري** بالشكر للمنظّمين مقدّما نفسه لباقي الخبراء كونه إنضمّ حديثا الى الفريق مؤكدا رغبة البحرين في المشاركة في هذا المجهود الإقليمي ومتمنيا أن تؤمن هذه اللقاءات الفائدة المرجوة لجميع المشاركين.

السيد بدر المسعد، النائب العام الأول، دولة الكويت: أوضح السيد **المسعد** أن الكويت ما زالت في طور انجاز التقييم الذاتي. وأعلم المشاركين أن مجلس الوزراء بصدد إنشاء لجنة برئاسة وزارة العدل وبمشاركة الهيئات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد من أجل وضع سياسة عامة تعنى بمكافحة الفساد في دولة الكويت.

القاضية ندى نخلة من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، لبنان: أشارت القاضية **نخلة** إلى أن الجمهورية اللبنانية تولى اهتماما لمكافحة الفساد، وأن عدم انضمام لبنان للاتفاقية يعود إلى أسباب تقنية غير متعلقة بالتشريع اللبناني الذي يتواءم بشكل كبير مع الاتفاقية. كما أشارت إلى إنشاء لجنة تضم ممثلين عن كل من وزارة العدل ووزارة التنمية الإدارية لإعداد لائحة تقارن بين التشريعات اللبنانية ومستلزمات الاتفاقية. واضافت ان هناك ثمة مشاريع قوانين وضعت بهدف تفعيل سياسة الدولة في مكافحة الفساد، وفي اطار وضع اطر موضوعية واجرائية ومؤسسية لمكافحة الفساد في لبنان، مشيرة في هذا الاطار الى ما تضمنه مشروع قانون جديد لمكافحة الفساد في القطاع العام، خاصة فيما يتعلق بانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

السيد مولاي ولد كواد ولد مولاي، المفتش العام للدولة المساعد، موريتانيا: تناول السيّد **مولاي** شرح تقدّم جهود موريتانيا في مجال التقييم الذاتي حيث أشار أنه قام وبالتعاون مع الأجهزة المعنية في موريتانيا بجرد القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد. كما وأشار الى أن موريتانيا أجابت عن كافة أسئلة التقييم الذاتي وأنّها في صدد إنجاز التقرير الخاص بها. ودعا السيد **مولاي** جميع الدول العربية الى العمل على إنهاء تقاريرها وتقديمها إلى مؤتمر الدول الأطراف.

السيد كمال البحري، ممثل اللجنة الشعبية للعدل، ليبيا: أشار السيّد **البحري** الى أن ليبيا صدقت على الاتفاقية عام 2005 متناولا القوانين الليبية التي اعتبرها تتلائم بشكل عام مع مواد الاتفاقية، ومؤكدا أن العمل جار على تشريعات جديدة للاستجابة الى كافة مستلزمات الإتفاقية. وأشار الى أنّه بدأ العمل بصفته عضوا جديدا في فريق الخبراء على إنجاز التقييم الذاتي معبّرا عن إلتـزام دولته إنجاز هذا التقييم.

السيد محمد بنعليلو، رئيس قسم القضايا الجنائية الخاصة بمديرية الشؤون الجنائيـة والعفـو بوزارة العدل، المغرب: قام القاضي **بنعليلو** بشرح جهود دولته في إطار مكافحة الفساد وعرض إلى أنه خلال الأشهر المنصرمة أصدر المغرب مجموعة من القوانين التي لها علاقة بالتصريح بالممتلكات. أما فيما يتعلق بعملية التقييم الذاتي فأكد أنه بالتعاون مع كافة الهيئات المعنيـة تـم انجاز تقرير المغرب وأن تقديمه إلى مؤتمر الدول الأطراف ينتظر فقط المصادقات القطاعيـة، كما التزم الخبير بإنهاء الإجابة على المجموعة الثانية من أسئلة التقييم الذاتي.

السيدة ريم أبو الرب، ممثّلة وزارة العدل، السلطة الوطنية الفلسطينية: تحدثت السيّدة **أبو الربّ** عن التقدم الذي تمّ إنجازه في مجال التقييم الذاتي مشيرة الى أن السلطة الفلسطينية لم تنه تقريرها بعد. أمّا بالنسبة لأبرز التطورات على مستوى تطبيق الإتفاقية، فقد أشارت الى التزام الـسلطة إرساء قواعد النزاهة والشفافية وأنها قامت فعلا بإصدار مدونات السلوك للقضاة والنيابة العامـة والموظفين العموميين.

المستشار محمد ابن إدريس، وزارة العدل السودانية: عرض السيد **ابن إدريس**، وهـو عـضو جديد في فريق الخبراء، للقوانين السودانية المتعلقة بمكافحة الفساد، ولمشاريع القوانين التي يـتم إعدادها للانضمام والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كما أبدى التـزام بـلاده بالشروع بإعداد التقرير الخاص بالتقييم الذاتي.

القاضي عبدالله الشامسي، رئيس محكمة بمحكمة استئناف الـشارقة، ممثّـل وزارة العـدل، الإمارات العربية المتحدة: أشار السيد الشامسي إلى مصادقة الإمارات على الاتفاقية والتزامهـا بجميع المبادئ التي ترسيها الاتفاقية. أما لجهة التقييم الذاتي فأشار الخبير إلى أن الأسئلة أرسلت إلى الجهات المعنية من أجل البدء بالإجابة على أمل تشكيل لجنة تضم جميع الجهات المختـصة وتعنى بانجاز التقرير.

الدكتور أحمد الآنسي، رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، اليمن: تحدث بالنيابة عـن وفد اليمن[9] عن دور الهيئة التي يترأسها وعن الاستقلالية والصلاحيات الواسعة التي تتمتع بهـا.

---

[9] يشار الى ان عضوي الفريق من اليمن القاضي السيد رشيد المنيفي والسيد عبد ربّه جراده قد تمثّلا في الحضور.

أما بالنسبة للتقييم الذاتي فأشار الدكتور الآنسي إلى أن اليمن أنهت عملية التقييم الذاتي ورفعت التقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف في كانون الثاني/يناير 2008.

وفي ذات السياق واثناء المداخلات المقدمة من اعضاء فريق الخبراء للتقييم الذاتي كانت هناك مداخلات قيمة من بعض المشاركين:

السيد باهي أبو الدهب، وكيل أول في هيئة الرقابة الإدارية، مصر: تحدث السيد **أبو الدهب** عن أهمية مكافحة الفساد، مشيرا إلى أن غالبية الدول العربية تتمتع بأطر قانونية لمكافحة الفساد وتجريمه، مركزا على أهمية تطبيق القوانين بشكل فعال. واعتبر أن التقييم الذاتي هو وسيلة فعّالة في هذا الإطار.

الدكتور محمود أبو الرب، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، السلطة الوطنية الفلسطينية: أشار الدكتور **أبو الربّ** إلى تقرير أعدته السلطة الفلسطينية عن نظم الرقابة الداخلية في جميع المؤسسات مؤكدا على أهمية هذه الرقابة في الحد من الفساد، معتبرا أنّه يمكن الإفادة من مثل هذه التقارير في عمليّات التقييم الذاتي.

السيد حسين الوحيشي، مدير في الوزارة الأولى في تونس: اعتبر السيد **الوحيشي** أن العبرة ليست لوجود النصوص بل لوجود الرغبة السياسية لمكافحة الفساد. من هنا، أشار الى ضرورة القيام بزيارات للدول من أجل تفعيل إدماجها في سياسات مكافحة الفساد، كما اقترح إشراك المجتمع المدني في عملية التقييم الذاتي.

السيد رضوان بن خضرا، ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية: أشار السيّد **بن خضرا** الى أن الجامعة العربية تدعم أعمال فريق التقييم الذاتي وأعمال التحضير لإنشاء الشبكة العربية لمكافحة الفساد. كما عرض جهود الجامعة لتشجيع الدول العربية على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيرا إلى أن الأمانة العامة لوزراء العدل العرب وصلت إلى المرحلة النهائية من عملية صياغة اتفاقية عربية لمكافحة الفساد.

الدكتور عبد الشخانبة، رئيس هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية: اختتم الدكتور **الشخانبه** المداخلات مشيرا الى ضرورة التنسيق بين جميع الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في الدول العربية. لأن التنسيق الجيّد على المستوى الوطني يسمح بتقديم أفضل النتائج على المستوى الإقليمي. كما أشار الى أن الخبير المعني بالتقييم الذاتي يجب أن يكون مدعوما من لجنة وطنية تضم ممثلين عن الهيئات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد في الدولة من أجل مساندته في الإجابة على جميع أسئلة التقييم الذاتي.

- **الجلسة الثانية: خطوات إضافيّة في دعم عملية التقييم الذاتي**

بدأ السيّد **حاتم علي** الجلسة الثانية بتقديم شرح عام وموجز عن برنامج القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الخاص بالإتفاقيّة والذي يتمّ تقديمه والتدريب عليه خلال ورشة العمل التي عقدت في عمّان (الأردن) في شهر كانون الأول/ديسمبر 2007. الهدف هو تعريف الأعضاء الجدد في فريق الخبراء على هذه الآداة تمهيدا لتقديم تدريب خاص لهم حتى يصبحوا على مستوى من الدراية والمعرفة شبيه بالمستوى الذي يتمتّع به الخبراء القدامى. وشدّد السيّد **علي** على أهمية التقييم الذاتي ودور هذه الآلية في تحديد حاجات الدول بصورة منهجية وفعّالة ما يسهّل عملها على تطبيق الإتفاقيّة ويفعّل عملية تقديم الدعم التقني المناسب لها شارحا محتويات البرنامج المذكور وكيفية تطويره. واعتبر السيّد **علي** ان عملية التقييم الذاتي هي عملية مستمرة وهامة بالنسبة للدول انطلاقا من محاولة تحديد حاجاتها في اطار مكافحة الفساد، وتقديم الدعم لها ضمن اطار مشروع دعم تطبيق الاتفاقية الذي يقوم بتنفيذه برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التالع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP POGAR) بالتعاون مع مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (UNODC).

واشار السيّد **علي** في هذا الاطار الى ان مؤتمر الدول الاطراف الذي عقد اواخر كانون الثاني/يناير 2008 في بالي (أندونيسيا) اوصى بتوسيع نطاق اللائحة المرجعية لتشمل موادا اضافية، وذلك نظرا لاهمية تحديد حاجات الدول بالنسبة لمواضيع اخرى شملتها الاتفاقية ولم تتضمنها القائمة المرجعية في مرحلتها الاولى. وأضاف ان الهدف من هذه الجلسة هو مناقشة الخطوات الإضافية الجديدة في دعم عملية التقييم الذاتي، بما تتضمنه من ادوات جديدة محتملة، او انشطة اضافية. وفي هذا الاطار، اضاف السيّد **علي**، قام برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) بالتعاون مع مكتب الأمم المتّحدة الإنمائي المعني بالمخدّرات والجريمة (UNODC)، بدراسة امكانيات مختلفة لتوسيع الدعم فيما يتعلق بالتقييم الذاتي، وقد تمثل ذلك بما يلي:

أ. توسيع التقييم الذاتي من ضمن منهجية القائمة المرجعية لتشمل مواد جديدة اضافة الى المواد الخمسة عشر السابقة. وذلك بهدف استكمال مسح حاجات المساعدة التقنية في الدول العربية في مجال مكافحة الفساد، بصور أكثر شمولا إنطلاقا من اولوياتها وبالتوافق مع احكام الإتفاقيّة الدولية.

ب. تطوير اداة جديدة للتقييم الذاتي المعمق لحاجات الدول. وذلك انطلاقا من اهمية توسيع وتطوير الآدوات التقييمية المتاحة لفريق الخبراء، حيث تهدف هذه الآداة الى ترسيخ

مقاربات منهجية محدّدة تؤدي الى ارساء اساس عملي لمساعدة الدول العربية على قراءة واقعها القانوني والمؤسسي بصورة علمية وموضوعية، وتطوير خطط العمل الإصلاحية وبرامج المساعدة التقنية بناء على حاجاتها الحقيقية.

بناء عليه، قام السيد **أركان السبلاني** بعرض وثيقتين جديدتين في مجال التقييم الذاتي. تشكّل الأولى الجزء الثاني من مواد الإتفاقية المراد تقييمها وهي تكملة للجزء الأوّل الذي تمّ تقديمه في ورشة العمل الاولى. أما الثانية فهي عبارة عن أداة جديدة للتقييم الذاتي المعمّق لحاجات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية.

وقد بدأ خبراء الأمم المتحدة بعرض أداة التقييم الذاتي المعمّق للحاجات وأهميّتها. وقد تمّ تقديم نموذج إختباري ليكون أساسا للنقاش داخل فريق الخبراء. بشكل عام، تتضمن الآداة الجديدة اسئلة مفصلة تمكن الدول من إجراء تقييم تفصيلي لأطرها التشريعية والمؤسسية بشكل دقيق يتيح تحديد أشكال المساعدات التقنية التي تحتاجها لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذ استراتجياتها لإرساء النزاهة والشفافية والمساءلة. تتميّز هذه الآداة بأنّها لا تقدّم أسئلة نموذجية عامة بل تتناول كلّ مادة بمجموعة من الأسئلة التفكيكية لنصوص الإتفاقية. وقد شرح الخبراء أن إعتماد هذه الوثيقة والإجابة عن الأسئلة التي تطرحها هو عمل اختياري للدول وأن الإجابات المقدمة لن ترفع إلى أية جهة أخرى بل تبقى موضوعا للنقاش داخل فريق الخبراء وحتى على مستوى ثنائي بين الدولة المعنية وفريق المشروع.

ثم فتح باب النقاش حول آداة التقييم الذاتي المعمّق للحاجات، فأبدى بعض المشاركين الملاحظات التالية:

أشار السيد **زكريا الانصاري، مدير ادارة العلاقات الدولية في وزارة العدل في دولة الكويت** الى أن الإجابة على هذه الأسئلة تتضمن تفصيلات وتعقيدات كثيرة وأن هذه الإجابات سوف تشكل عبئا كبيرا على الخبراء المعنيين بالتقييم وعلى الدول بحد ذاتها.

وتساءل **القاضي عبدالله الشامسي، رئيس محكمة بمحكمة الشارقة في دولة الامارات العربية المتحدة** عن مدى إلزامية هذه الآداة وارتباطها بمؤتمر الدول الأطراف. وتساءل عن الجدوى من الدخول بأسئلة أكثر تفصيلا في حين أن الدول لم تنه بعد التقييم الذاتي الإلزامي.

وشدّد **الدكتور محمد عدينات، عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد في الاردن**، على اهمية الاخذ بالاعتبار الجدوى العملية لهذه الادوات بالمقارنة مع العبء التي تتحمله الدول للإجابة على هذا التقييم، وربط ذلك بقياس مدى الفائدة المتوخاة منه.

وأبدى **السيد باهي أبو الدهب، وكيل أول في هيئة الرقابة الإدارية في مصر** تحفّظا حول ما قد يكون الهدف من وراء هذا التقييم، ومن إمكانية استعمال نتائجه لاشتراط تقديم المساعدات. واعتبر أنّه يرتب أعباء كبيرة على الخبراء المعنيين والتزامات جديدة على الدول.

وتساءل **السيد ياسين السعيد، عضو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، اليمن**، عن اليات تقديم المساعدة التقنية وكيفية تقديمها، وهل سيكون ذلك بشكل متخصص للدول العربية بمعزل عن الدول الاطراف.

وأبدى **السيد منصف زغاب، قاض بوزارة العدل وحقوق الانسان في تونس**، ترحيبه بالهدف من هذه الوثيقة وطريقة اعدادها، انطلاقا من انها ترتكز الى مقاربة منهجية في جمع المعلومات، مما سيسهم في بناء قدرات اعضاء الفريق الحكومي للتقييم الذاتي، والمساعدة على فهم نصوص الاتفاقية، وتحليل اداة التقييم الذاتي بطريقة اكثر سهولة، ولكنه مع ذلك ابدى خشيته من استغلال بعض الاجابات للضغط على الدول، وربط ذلك بموضوع القروض الخارجية والمساعدات.

وأشار **السيد محمد بنعليلو، رئيس قسم القضايا الجنائية الخاصة في وزارة العدل في المغرب**، الى انه ومع سلامة الهدف من اعداد هذا الاستبيان وغرضه في الوصول الى تطبيق افضل الاتفاقية عبر تبيان حاجات الدول في اطار جهودها في مكافحة الفساد، الا ان المشكلة تكمن في صعوبة تجميع البيانات المتطلبة والمراد الاجابة عنها، بالاضافة الى تفصيلات وتعقيدات تشوب بعض الاسئلة، بالاضافة الى عمومية بعضها الاخر، ما يؤدي ربما الى غياب الهدف المباشر من طرح بعض الاسئلة الواردة في الاستبيان.واقترح توزيع هذه الوثيقة على الخبراء ليتم تدارسها على ضوء المعطيات المتعلقة بكل دولة وحاجاتها واولوياتها.

وأشار **الدكتور محمود أبو الرب، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، السلطة الوطنية الفلسطينية**، الى الفائدة العملية لهذه الآداة بالنسبة للدولة على صعيد تطوير ادائها الداخلي في مكافحة الفساد، واقترح ان تكون هذه الاداة محلا للتدارس والتجربة داخل كل دولة، حتى يتم اعطاء وجهة النظر حول ما تضمنته من اسئلة ، وبالتالي مدى امكانية الاجابة عليها.

وبعد الإستماع الى الملاحظات، أكّد خبراء الأمم المتحدة أن هذه الآداة هي أداة تقييمية داخلية بحتة تخصّ فريق الخبراء وحده، وأن ليس لها علاقة بمسألة إستعراض تنفيذ الإتفاقية على الإطلاق. إنما الهدف منها هو تسريع عملية تطوير المشاريع وتقديم المساعدات التقنية وتركيزها على الحاجات الحقيقية للدول بصورة تضمن فعالية الدعم الذي سيتمّ تقديمه. كما اعتبروا أن هذه الآداة التقييمية من شأنها أن تكون إحدى الوسائل التي يمكن إستخدامها في تطوير وتنفيذ مشاريع مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية.

وقد شرح الخبراء أن هذه الآداة تمّ تطويرها لتكون إختيارية ما يعني عدم إلتزام الدول بالإجابة عنها. وقد ترتأي الدولة أن تجيب عنها كاملة أو بصورة جزئية. وقد ترتأي أن تأخذها وتستعملها لأغراض داخلية فقط. وقد ترتأي رفضها بالمطلق. غير أنّ كلّ ذلك لا ينفي الفائدة العملية لهذه الآداة وهو ما أكّده مشاركون من لبنان والسلطة السلطة الفلسطينية واليمن. وقد اتفق المشاركون في نهاية الجلسة، بناء على إقتراح من المغرب ومصر والسلطة الفلسطينية، على تكليف ممثلي الدول العربية المشاركة بأخذ الأداة التقييمية الجديدة وطرحها على النقاش الداخلي في كلّ دولة مع الإلتزام بتقديم ملاحظات خطّية عليها لبحث إمكانيات تطويرها وسبل الاستفادة منها في أنشطة مستقبلية.

- **الجلستان الثالثة والرابعة: إستعراض الدفعة الثانية من أسئلة التقييم الذاتي**

خلال هاتين الجلستين قام خبراء الأمم المتّحدة باستعراض الأداة الورقية للتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (الجزء الثاني). وهي تكملة للجزء الأوّل الذي تمّ تقديمه في عمّان (الأردن) في ورشة العمل الأولى. وقد قام السيد **السبلاني** والقاضي **علي** بعرض هذه الأداة التي تمّ تطويرها بالاعتماد على منهجية "القائمة المرجعية للتقييم الذاتي" والدليل التشريعي الخاصّين باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، وذلك بالتنسيق مع مكتب الأمم المتّحدة الإنمائي المعني بالمخدّرات والجريمة (UNODC)، ومع الأخذ بالملاحظات القيّمة التي قدّمها ممثلو الدول العربية في إطار أنشطة مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية خلال العامين 2007 و2008.

يتناول الجزء الثاني من آداة التقييم الذاتي المواضيع التالية: (1) القطاع العام، (2) مدونات سلوك الموظفين العموميين، (3) حماية الشهود والخبراء والضحايا والمبلغين، (4) التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع العام، و(5) التعاون الدولي. وقد قام خبراء الأمم المتّحدة بشرح تفصيلي لبعض موادها لتمكين الخبراء من الإجابة على الأسئلة المطروحة عند عودتهم الى بلادهم، حيث قاموا بعرض الجزء الثاني الذي يتألف من 24 مجموعة مستقلّة من الأسئلة التي تتناول المواد التالية 7، 8، 11، 32، 33، 39، 43، 44، 48، 49، 50. في كلّ مجموعة يجد المستخدم (1) النصّ القانوني من الإتفاقية و(2) العناصر الرئيسية المطلوبة لتطبيق النصّ، و(3) الأسئلة التي تهدف لجمع المعلومات في الدول المشاركة في التقييم. مع الاشارة الى انه يجب أن يراعى في الإجابة عن هذه الأسئلة التسلسل الداخلي في كلّ مجموعة. ويفضّل أن يتمّ الإستعانة بنص الإتفاقية والدليل التشريعي الخاص بها عند تقديم الإجابات.

وفي معرض شرح المواد المتعلقة بالقطاع العام، تم التطرق الى المتطلبات المتعلقة بوجوب السعي الى (1) اعتماد، و(2) ترسيخ، و(3) تدعيم نظم للتوظيف والاستخدام والاستبقاء والترقية والاحالة على التقاعد في القطاع العام. تلا ذلك شرحا لما جاءت به الاتفاقية من وجوب شمول هذه النظم (1) المستخدمين المدنيين، و(2) غيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين عند الاقتضاء. وفي ذات الاطار تم التعرض الى مدى وجوب ان تقوم هذه النظم على مبادئ اساسية هي: (1) الكفاءة، و(2) الشفافية، و(3) المعايير الموضوعية كالجدراة والانصاف والاهلية. وكذلك ضرورة وجوب أن تشتمل هذه النظم على اجراءات مناسبة (1) لاختيار أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد، و(2) تدريبهم بصفة خاصة، و(3) ضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء؛ بالاضافة الى وجوب أن تشجّع هذه النظم على (1) تقديم أجور كافية، و(2) وضع جداول أجور منصفة، و(3) مراعاة هذه الاجور والجداول لمستوى النمو الاقتصادي للدولة الطرف المعنية. كما تم الاشارة الى وجوب أن تشجّع هذه النظم على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتمكين أولئك الموظفين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرّف والسليم للوظائف العمومية.

تلا ذلك شرح واستعراض مدى وجوب النظر في اعتماد (1) تدابير تشريعية، و(2) تدابير ادارية لوضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العمومية. بالاضافة الى وجوب النظر في اعتماد (1) تدابير تشريعية، و(2) تدابير ادارية لوضع معايير تتعلق بانتخاب شاغلي المناصب العمومية. كما تم التركيز على المتطلبات المتصلة بوجوب النظر في اعتماد (1) تدابير تشريعية مناسبة، و(2) تدابير ادارية مناسبة لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية. اضافة الى وجوب النظر في اعتماد (1) تدابير تشريعية مناسبة، و(2) تدابير ادارية مناسبة لتعزيز الشفافية في تمويل الاحزاب السياسية، حيثما انطبق الحال. كما تم التطرق لشرح المقصود باعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح.

وقد جرى تركيز الشرح على ما اتت به المادة الثامنة من متطلبات حول مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين، ضمن شرح مفصل، يرتكز الى تفكيك كل فقرة في هذه المادة، وطرح مجموعة اسئلة حولها، ومناقشة مفترضات تطبيق عناصر هذه المادة.

<u>ثم فتح باب النقاش حول الدفعة الثانية من أسئلة التقييم الذاتي ، فأبدى بعض المشاركين الملاحظات التالية:</u>

السيد باهي أبو الدهب، وكيل أول في هيئة الرقابة الإدارية، مصر: تساءل عن مدى صحة وجود نوع من انواع المساعدة يتمثل بزيارة يجريها خبير في مكافحة الفساد، والفائدة المتوخاة

من هذه المساعدة. كانت الاجابة من خبراء الامم المتحدة بأن هذا نوع من اسداء المشورة والنصح تتم عبر زيارة ميدانية يجريها خبير في وضع سياسات في مكافحة الفساد او في تطبيق برامج معينة في المكافحة.

السيدة جليلة حداد، رئيسة مكتب إستراتيجية التعاون القانوني والقضائي في وزارة العدل، الجزائر: تساءلت حول ما اذا كانت هذه الاسئلة سوف تعد ضمن لبرنامج الكتروني على غرار الجزء الاول منها، بالاضافة الى المعايير المعتمدة لاختيار هذه الاسئلة دون غيرها، وما اذا سيكون هناك جزء ثالث ام لا. الاجابة من خبراء الامم المتحدة تمحورت حول ان هذه الاداة الورقية سوف يتم تطويرها الكترونيا ، وان اختيار هذه المواد تم بناء على ما جاء في توصيات المؤتمر الاقليمي الذي جرت فعالياته في اوائل 2008 في البحر الميت، وانه اذا دعت الحاجة الى وجود جزء ثالث فان ذلك سيتم ولكنه سيقتصر على اربع او خمس مواد.

السيد منصف زغاب، قاض بوزارة العدل وحقوق الانسان، تونس، وفي معرض تعليقه على مسألة تدعيم الاجراءات المتعلقة بالقطاع العام، تساءل حول مدى الامكانية المتاحة لخبير حكومي يقوم بالاجابة على التقييم الذاتي، ان يعطي المعلومة الصحيحة. ذلك ان هذا الامر مرتبط بسياسة الدولة، وفيه الكثير من الصعوبات. اجابة خبراء الامم المتحدة انطلقت من مقاربة مفادها ان مجرد تعيين الدولة لهذا الخبير كي يمثلها في موضوع التقييم الذاتي دليل صدق على نيتها وارادتها في تقديم اجابات صادقة، اضافة الى ان استبيان حاجات الدول سوف يقدم المساعدة للخبير في فهم وتحليل المقصود بمواد الاتفاقية بشكا اكثر يسرا.

اما السيد حسين الوحيشي، مدير في الوزارة الأولى في تونس، فقد طالب بأن يكون هناك تعديل في صيغة كتابة منح المساعدات، لتختصر في خيارين اولهما في حال رغبت الدولة بالمساعدة وحينها يترك للدولة تحديد نوع المساعدة، اما الحالة الثانية فهي حالة عدم رغبة الدولة بالمساعدة.

الدكتور محمود أبو الرب، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، السلطة الوطنية الفلسطينية، اشار الى ان الاشكالية ليست في وجود القوانين، لانها متوفرة، ولكن المشكلة تكمن في التطبيق العملي المرتبط بالارادة السياسية للدولة.

السيد زكريا الانصاري، مدير ادارة العلاقات الدولية في وزارة العدل في دولة الكويت، ايد ما قاله السيد منصف زغاب من تونس، فيما يتعلق بمدى قدرة الخبير على الاجابة عن هذه الاسئلة، مقترحا رفع هذا السؤال من الجزء الثاني من التقييم الذاتي.

الدكتور محمد العدينات، عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد في الاردن، تساءل عن مدى وجود تنسيق فيما يتعلق بهذا الجزء مع الامانة العامة للدول الاطراف. فكانت الاجابة من خبراء الامم المتحدة بوجود التنسيق الدائم في هذا الخصوص، ضمن اطار الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد مولاي ولد كواد ولد مولاي، المفتش العام للدولة المساعد في موريتانيا علق على موضوع قدرة الخبير الحكومي في الاجابة على هذا الجزء من التقييم الذاتي، انطلاقا من تجربته في مكافحة الفساد، ووظيفته كمفتش ، بأن الخبير في هذا المجال يستطيع قياس مدى تطابق الواقع العملي مع ما تقتضيه القوانين، وبصفة موضوعية بحتة، ارتكازا لما يملكه من خبرات في هذا الاطار.

السيد باهي أبو الدهب، وكيل أول في هيئة الرقابة الإدارية في مصر، تحدث عن صعوبة حقيقية في اجابة الخبير الحكومي على هذا الجزء من اسئلة التقييم الذاتي، الا اذا كان هذا الخبير هو من جهة رقابية اعطاها القانون السلطة الرقابية في هذا الاطار، وعرض لتجربة هيئة الرقابة الادارية في مصر، وانها تستطيع الاجابة على ما يتعلق بالوظيفة العامة كجزء من هذا التقييم الذاتي.

وقد تناول خبراء الامم المتحدة الأسئلة التي طرحت موضحين أنه ليس مطلوبا من الخبير الحكومي ان يجيب حالا على هذه الاسئلة وانما بالرجوع لدولته والتنسيق مع كافة الاجهزة الرقابية في الدولة، مع الاشارة الى ان توسيع اسئلة التقييم الذاتي لتشمل مواد جديدة من الاتفاقية، جاء بناء على ما قرره مؤتمر الدول الاطراف، وان الغرض من طرح هذه الاسئلة الان هو لمساعدة الدول على الاجابة على هذه الاسئلة.

تمّ بعدها رفع أعمال ورشة العمل الإقليمية تحضيرا لانعقاد الإجتماع التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" على أن يتمّ إعلان التوصيات بخصوص النشاطين معا في نهاية أعمال الإجتماع التحضيري.

- **جلسة تدريبية جانبية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي**

وقد خصّص المنظّمون في فترة بعد الظهر، جلسة تدريبية جانبية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي، حيث تم شرح الملامح الاساسية لمشروع "دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية" وركائزه الإستراتيجية، مع التركيز على ركيزة "تقييم الذات"، التي تعتبر الأساس المنطقي السليم لأي عمل تطويري. وذلك لأنّها تضمن إشراك الجهات المستفيدة في التخطيط بصورة فعالة ولأنها توجّه البرامج لخدمة حاجات الدول

الواقعية إنطلاقا من اولوياتها وخصوصياتها وبالتوافق مع احكام الإتفاقيّة الدولية. بعد ذلك قام السيّد **السبلاني** بتقديم برنامج "القائمة المرجعية للتقييم الذاتي" الخاص بالإتفاقيّة (UNCAC Self Assessment Checklist) شارحا للمشاركين كيف تمّ تطويره، ومكوّناته المختلفة، وكيفية إستعماله بشكل عام. ثمّ انتقل بعد ذلك الى تمارين عملية وتفاعلية تناولت مواد وأسئلة محدّدة لتسهيل فهم واستخدام البرنامج من قبل الأعضاء الجدد.

3. ملخّص فعاليات الإجتماع التحضيري الأوّل لإنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد": 22-23 نيسان/أبريل 2008

يأتي الإجتماع التحضيري الأوّل لإنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، في إطار متابعة تنفيذ الإعلان النهائي للمؤتمر الإقليمي الذي عقد بداية السنة لإطلاق **مشروع دعم تطبيق إتفاقية "الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية**. وفي هذا الاطار فقد اجتمع ممثّلو الدول العربية برئاسة رئيس هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية، بهدف إطلاق عملية تطوير ميثاق ونظام عمل الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد. وذلك وفق ما جاء الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر الإقليمي في البحر الميت (الأردن) في 21–23 كانون الثاني/يناير 2008.

- **الجلسة الأولى: إطار العمل لإنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"**

بعد توزيع مسوّدة ميثاق ونظام عمل الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"، قام الدكتور **عبد الشخانبه** بتقديم جدول أعمال الإجتماع التحضيري وشرح الهدف من عقده والمتمثّل بإطلاق النقاش حول الميثاق ونظام العمل تمهيدا لإقرارهما في مؤتمر إقليمي موسّع يعقد في المملكة الأردنية الهاشمية في شهر حزيران/يونيو أو تمّوز/يوليو 2008. وأكّد الدكتور **الشخانبه** التزام الأردن بالمشاركة الفعّالة في هذه الجهود الإقليمية كما أكّد التزامها الجاد بالعمل على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والعمل على تطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد. وقد شرح الدكتور **الشخانبه** أنّه تمّ تحضير هاتين الوثيقتين من قبل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد وبالتشاور مع الجهات الداعمة الأخرى المتمثّلة بمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واعتبر أن هذا الإجتماع التحضيري هو بداية الأعمال التنسيقية والتشاورية التي يجب أن يتمّ تفعيلها على المستوى الوطني أيضا، مشيرا الى إمكانية عقد إجتماع تحضيري ثان يسبق

المؤتمر الإقليمي مباشرة تكون فيه الفرصة متاحة لوضع اللمسات الأخيرة على الميثاق ونظام العمل.

بعد ذلك اعطيت الكلمة للدكتور حاتم علي خبير منع الجريمة في مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، فاعلن دعم منظّمته لجهود انشاء الشبكة، حيث سيقوم المكتب من خلالها وانطلاقا من الشراكة الإستراتيجية مع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) بالعمل على تقديم الدعم للدول العربية من أجل تطبيق إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، والسير قدما نحو انجاح نشاطاتها. ثم تحدث عن اهمية انشاء الشبكة العربية كمنتدى اقليمي لدعم تطبيق الاتفاقية، ودورها في تعميق حوار السياسات الإقليمي وعملية بناء المعرفة والقدرات في الدول العربية في مختلف مجالات الإتفاقيّة، والمساهمة في تطوير برامج المساعدة التقنية على المستوى الوطني لتطبيق الإتفاقيّة حسب أولويات كل دولة، اضافة الى دعم آلية للتعلّم من النظراء والمشورة بينهم وبناء الشراكات لدعم تطبيق الإتفاقيّة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وصولا الى تسهيل الوصول الى اليات سليمة وقوية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إطار إتفاقيّة الأمم المتّحدة. واشار الدكتور علي الى اهمية عملية التقييم الذاتي في دعم اعمال هذه الشبكة، انطلاقا من تحديدها لحاجات الدول، واولوياتها، في اطار مكافحة الفساد.

بعد ذلك تحدث **السيد مارتن فورست ممثّل منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي**، معرفا بمهامه كرئيس قسم ادارة القطاع العام والاداء ضمن مديرية ادارة الحكم والتنمية في المنظمة، ودوره في مجال مكافحة الفساد ، ثم انتقل للحديث عن دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد بشكل عام وادارة الحكم والقطاع العام بشكل خاص، بما لديها من خبرات وتجارب ومعرفة في هذا الشأن، ثم عرض لاستعداد المنظمة بتقديم كل الدعم للشبكة العربية لدعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، ضمن اطار الشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وبالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. مشيرا الى انه حاضر في هذا الاجتماع لمناقشة واستعراض تجارب عالمية فيما يتعلق بشبكات مكافحة الفساد.

أما **الاستاذ أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي**، فقد ألقى كلمة سريعة بإسم الدكتور وسيم حرب المستشار الرئيس لحكم القانون في برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، مبديا دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي لقيام الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق الاتفاقية واستعداد البرنامج للاستمرار بدور المنسّق التنظيمي لأعمال إنشاء الشبكة بالتعاون مع الشركاء كافة وتحت القيادة الإستراتيجية لهيئة مكافحة الفساد في الأردن ممثّلة ومنسّقة جهود

الدول العربية بالنسبة لإنشاء الشبكة بناء على الرغبة التي تمّ إعلانها في التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008. وقد اشار الاستاذ **السبلاني** الى ان ميزة قيام برنامج ادارة الحكم في الدول العربية بدعم انشاء هذه الشبكة تقوم على ان البرنامج موجود في المنطقة العربية، ويتمتّع بخبرات تنظيمية وتقنية في مجالات منع الفساد ومكافحته، وبشراكات متينة مبنية على الثقة المتبادلة مع وزارات العدل والهيئات الرسمية العربية، القضائية منها والحكومية، المعنية بمكافحة الفساد، والمجتمع المدني، بالاضافة الى وجود عدة تجارب له من الممكن الافادة منها.

بعد ذلك كانت مداخلات من الخبراء الحاضرين، حيث عبّروا عن ترسّخ الارادة الحقيقية في دعم انشاء هذه الشبكة والإنضمام اليها.

أشار **السيد باهي أبو الدهب، وكيل أول في هيئة الرقابة الإدارية في مصر** الى ان حضور مصر لهذا الاجتماع دليل قوي على الالتزام بمتابعة توصيات مؤتمر البحر الميت، ما يعني الاهتمام بمساندة انشاء هذه الشبكة، انطلاقا من الالتزام باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. واشار الى الدور الهام والمرجو من الشبكة هو مساعدة الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، حيث انه في مصر هناك العديد من البرامج التعاون بين الهيئة التي يمثّلها وجهات إقليمية ودولية. الا ان عدم وضع هذا التعاون في إطار استراتيجي كالذي يتوقّع أن تقدّمه الشبكة يؤثر على الإمكانيات الجيّدة التي يمكن الإفادة منها. وبالتالي فقد شدّد السيّد **أبو الدهب** على ان هذه الشبكة من المفترض ان تقوم على رؤية استراتيجية تتيح التواصل وتبادل الخبرات بما يؤدي لتطوير كفاءة اجهزة الدولة في مكافحة الفساد.

السيد بدر المسعد المحامي العام الاول في دولة الكويت ابدى دعم دولته والتزامها بفكرة انشاء هذه الشبكة متمنيّا أن يتمّ تركيز أعمال الشبكة على دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد..

وعبّر **القاضي جورج عواد، رئيس التفتيش المركزي في لبنان**، عن اهمية هذه الشبكة في مساعدة الاجهزة المحلية في تطوير وبناء قدراتها، متسائلا عن مدى امكانية مشاركة هيئات حكومية من دول ليست موقعة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. وإذا كان ذلك ممكنا، فإنّه يعلن استعداد هيئة التفتيش المركزي للإنضمام الى الشبكة وللعب دور المنسق الوطني لتحفيز الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في لبنان على الانضمام للشبكة. وكانت الاجابة في هذا الاطار بأن ذلك يعد ممكنا، لان الغرض من انشاء الشبكة هو مساعدة الدول العربية على

استكشاف حاجاتها للمساعدة، وتقديم كل الدعم لها في هذا الاطار بغضّ النظر عن وضعها بالنسبة للإنضمام الى الإتفاقية.

وقد أبدى **السيد محمد ابا ولد سيدي ولد جيلاني، المفتش العام للدولة في موريتانيا**، كل التأييد لفكرة انشاء الشبكة، مشيرا الى ان موريتانيا كانت قد دعت لهذا الموضوع وعرضت استضافة اعمال الشبكة، وذلك اثناء اعمال مؤتمر البحر الميت. وهي لا زالت تتمنى استضافة بعض اعمالها. واضاف الى ان الشبكة تلعب دورا اساسيا كمنتدى لتبادل الخبرات والتجارب والممارسات في مجال مكافحة الفساد، مؤكدا على الالتزام بدعم قيامها.

وأشار **السيد محمد بنعليلو، رئيس قسم القضايا الجنائية الخاصة في وزارة العدلة في المغرب**، الى ضرورة انشاء الشبكة كاساس لتطوير الجهود المبذولة على الصعيد الاقليمي، والاستفادة من الدعم التقني الذي تقدمه هذه الشبكة.

وقد أبدى **الدكتور محمود أبو الرب، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، السلطة الوطنية الفلسطينية**، دعمه لقيام الشبكة، مشددا على اهمية وضوح الياتها، وفعاليتها، انطلاقا من ان الهدف من انشاء مثل هذه الشبكة هو تحسين اداء الهيئات المنضمّة، في جهودها لمكافحة الفساد.

وأبدى أيضا **السيد حسين الوحيشي، مدير في الوزارة الأولى في تونس** دعمه وترحيبه بفكرة انشاء شبكة عربية لدعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. واشار الى ان تونس سوف تسعى الى ان تشمل هيئاتها الوطنية والمجتمع المدني بممثل واحد للدولة في هذه الشبكة. ثم اضاف السيد **منصف زغاب من وزارة العدل وحقوق الانسان في تونس** تأييد وزارة العدل التونسية لقيام هذه الشبكة.

السيد عبدالله الشامسي، رئيس محكمة بمحكمة الشارقة في الامارات، ابدى دعم بلاده لانشاء الشبكة، وشدد على ضرورة تحديد دورها بشكل واضح، وعلاقتها مع مؤتمر الدول الاطراف.

السيد ياسين السعيد، عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن، اشار الى ان اليمن والاردن كانتا من اول الداعين لانشاء هذه الشبكة، وذلك في ايلول 2007 خلال اجتماعات مجموعة تسيير مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية والتي جرت في القاهرة بجمهورية مصر العربية. وابدى في هذا الاطار ترحيبه بانشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق الاتفاقية، وابدى كل دعم في هذا الاطار.

السيد رضوان بن خضرا، ممثل الامين العام لجامعة الدول العربية، عبّر عن تقديره للجهود المبذولة في انشاء الشبكة، مبديا كل الاعتزاز بانضمام الجامعة العربية لهذه الشبكة، مع ابداء رغبة الجامعة ومجلس وزراء العدل العرب تقديم الدعم لإنشاء هذه الشبكة.

رفع بعد ذلك **الدكتور الشخانبه** الجلسة الأولى متمنيّا على الوفود تحضير ملاحظاتها على الميثاق ونظام العمل الخاصّين بالشبكة للنقاش المعمّق في اليوم التالي.

- **الجلسة الثانية: إستعراض تجارب الشبكات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد**

إفتتح الدكتور **الشخانبه** الجلسة الثانية بالحديث عن أهمية الإستفادة من التجارب المماثلة لشبكات أخرى معنية بمكافحة الفساد من مناطق أخرى في العالم بهدف إغناء التجربة العربية وتقديم المعرفة اللازمة لتمكين ممثّلو الدول العربية من اعتماد مقاربتهم الخاصة لمسألة إنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد".

السيّد مارتن فورست، ممثّل منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي: تحدث السيّد **فورست** عن اهمية انشاء شبكة عربية لمكافحة الفساد، وعارضا لثلاثة امثلة ناجحة عن شبكات ذات تخصّص بدعم جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في أنحاء مختلفة من العالم بما فيها المنطقة العربية. وقد بدأ السيّد **فورست** أولا بعرض وشرح الآلية الفعّالة الخاصة بمراقبة تنفيذ وبدعم تطبيق "اتفاقية منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية" التي تمّ تبنّيها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1997 لتدخل حيّز النفاذ في 15 شباط/فبراير 1999. ثم عرض لمبادرة مشتركة تعرف باسم "خطة العمل المشتركة (بين البنك الاسيوي للتنمية ADBومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD) لمكافحة الفساد في اسيا والمحيط الهادئ". حيث تبنّت 21 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجموعة مبادئ غير مُلزمة ضد الفساد. ثم عرض السيد **فورست** أخيرا لمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (GfD) والتي تقوم على مبدأ إنشاء شبكات متخصّصة تدعم جهود تطويرية محدّدة. من بين هذه الشبكات، مجموعة العمل المعنية بموضوع "الخدمة المدنية والنزاهة" التي تقوم بدور فعال جدا في تعزيز النزاهة في الخدمة المدنية في المنطقة العربية وتبادل المعرفة بين الدول في هذا المجال. وهي واحدة من عدّة شبكات تجمع صانعي السياسات والممارسين من الدول العربية ودول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي بهدف تعزيز حوار السياسات حول أكثر من موضوع من مواضيع إدارة الحكم (Governance).

السيّد ستيوارت غيلمان، ممثّل مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة: تناول السيّد **غيلمان** في مداخلته الأرضية العملية لإنشاء شبكة معنية بدعم تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عارضا لأغراض الإتفاقية ودعائمها الاربعة وهي (1) الاجراءات الوقائية و(2) التجريم وانفاذ القانون و(3) التعاون الدولي و(4) استرداد الموجودات. بعد ذلك انتقل السيد

غيلمان الى التركيز على دور هيئات مكافحة الفساد مذكّرا بأن الهدف من إنشائها هو (1) تنفيذ ومراقبة وتنسيق سياسات مكافحة الفساد (2) زيادة نشر المعرفه بشأن الفساد. وفي هذا الاطار يجب ان تتمتع الهيئة بالاستقلال لتتمكن من تنفيذ مهامها بصورة فعالة وبمناي عن أي تأثير لا مسوغ له. ويعني ذلك الاستقلال القانوني والاستقلال السياسي (عملية تعيين واقالة اعضاء الهيئة). كما ينبغي توفير موارد للهيئة تشمل وضع ميزانيه ومخصصات وتوفير الموارد البشرية وتدريبها، اضافة الى تمتع اعضائها بالحصانة ضد الدعاوى المدنيه.

وقد أشار السيّد **غيلمان** الى وجوب قيام الدول الاطراف في الاتفاقية بالنظر في منح كل منها للاخرى اكبر قدر من المساعدة التقنيه، بالإضافة الى النظر في اتخاذ تدابير أخرى لتبادل الخبرات، ولتعزيز تعاونها على مختلف المستويات. وقد عرض في هذا الاطار الى ان انشاء شبكة لمكافحة الفساد من شأنه تحقيق هذه الغاية بين الدول ، اضافة الى ان انشاء مثل هذه الشبكة هدفه تبادل التجارب الناجحة بين خبراء الدول الاعضاء، فيما يتعلق بالمسائل العملية الخاصة بانشاء او تعزيز دور هيئات مكافحة الفساد في اداء مهامها

وفي هذا الاطار تحدث السيد **غيلمان** عن تجربة شبكة اوروربا الشرقية لمكافحة الفساد موضحا ان هذه الشبكة هي عبارة عن مجموعة من الاشخاص المعنيين بمكافحه الفساد في أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة حديثا. وتضم الشبكه في عضويتها بعضا من الممارسين والخبراء العاملين في مؤسسات الدولة او المنظمات الدولية. وعرض لاهداف الشبكة والتي تتلخص في قيامها بمحاولة ايجاد الحلول للمشاكل القانونية الموجودة في اطار مكافحة الفساد، لدعم وتطوير وسائل جديدة لمكافحة الفساد. وأشار الى ان فكرة انشاء الشبكه وضعت خلال المنتدى الاقليمى لمكافحة الفساد الذي عقد في فيينا (النمسا). واضاف الى ان انشاء هذه الشبكة مرده محدودية قدرة هيئات مكافحة الفساد وقلة التدريب لدى خبراء مكافحة الفساد في الدول الاعضاء في الشبكة حيث برزت الحاجة لتطوير وبناء القدرات في هذا الاطار، عبر ايجاد تعاون متبادل بين الدول تمثل بانشاء الشبكة. وتقوم هذه الشبكة التي انشأت في العام 2006 بتوفير التبادل المعرفي والمساعدات التقنية والاستشارات الفنية، في مجال تطوير نظم فعالة تساعد الدول الاعضاء على مكافحة الفساد على المستوى المؤسسي او الاجرائي او الموضوعي. وقد تم انشاء موقع الكتروني لهذه الشبكة يوضح اهدافها ونشاطاتها ومعلومات عامة عنها.

- **الجلسة الثالثة: تقديم ومناقشة مقترحات نصّ ميثاق الشبكة العربية ونظام عملها**

بعد مناقشة إطار العمل العام والخطوات الممكنة نحو متابعة تنفيذ توصيات البحر الميّت (الجلسة الأولى)، واستعراض تجارب ناجحة ودروس مستفادة حول شبكات أخرى ذات صلة أو دور

بدعم جهود مكافحة الفساد أو مراقبة ودعم تنفيذ إتفاقيات متعدّدة الأطراف في هذا المجال (الجلسة الثانية)، أطلق الدكتور **عبد الشخانبه** المشاورات بين ممثّلي الدول العربية الحاضرة بهدف مناقشة ميثاق ونظام عمل الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد.

المغرب: أشار السيّد **محمّد بنعليلو**، رئيس قسم القضايا الخاصة في وزارة العدل في المغرب الى أهمية إضافة عبارة الى الديباجة تأكيدا على وابرازا لدور جامعة الدول العربية كاطار عربي مشترك يدعم هذا الجهد. واعتبر أن الغرض عمومي ولم يجرِ تفصيله الى أغراض فرعية، مضيفا وجوب تعميق النقاش حول المسائل المرتبطة بالأغراض الفرعية للشبكة. كما أبدى ملاحظات حول كيفية تقييم بلوغ أهداف الشبكة مشيرا الى ضرورة إيجاد مؤشرات لتقييم مدى تحقّق هذه الأهداف. وتساءل السيّد **بنعليلو** عن التمويل وكيفية الحصول عليه، وعمّا إذا سيكون ظرفيا دون خطط واضحة وطويلة الأمد، منوها في هذا الخصوص بأهمية تقييم الحاجات بصورة أكثر عمقا. كما تناول تعليق السيّد **بنعليلو** مسألة التفاعل الداخلي والتفاعل الخارجي بين أعضاء الشبكة (تكوين الشبكة). وفي ختام مداخلته، إقترح السيّد بنعليلو أخذ المعايير التالية بعين الإعتبار بالنسبة لنظام عمل الشبكة وهي التشاورية، والمصداقية، والإلتزام والجدارة والواقعية. وإختتم طالبا تعميق النقاش بهدف توضيح البنية الهيكلية للشبكة.

جامعة الدول العربية: السيد **رضوان بن خضرا**، ممثل الامين العام لجامعة الدول العربية قدّم اقتراحا بوضع فقرة خاصة بجامعة الدول العربية، كما تعهد بالسعي لكي تقوم الجامعة بدعم اي جهد عربي مشترك في اطار مكافحة الفساد.

اليمن: السيد **ياسين السعيد**، عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن ابدى ممثل اليمن تساؤلات حول دور ومهام الشبكة والعلاقة مع مؤتمر الدول الاطراف فيما يتعلق بمساعدة الدول العربية على تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وتبادل المعارف فيما بينها في هذا الاطار . كما ابدى تساؤلا حول مفهوم "الجهات الأخرى" التي ستتواصل الشبكة معها وبالتالي ما اذا كان سيتمّ التعامل مع المجتمع المدني مباشرة، مطالبا بضرورة تفصيل شرح ماهية هذه الجهات.

الامارات: القاضي **عبدالله الشامسي**، رئيس محكمة بمحكمة الشارقة في الامارات ابدى ملاحظات حول ضرورة ضبط صياغة الغرض مشيرا الى وجوب ان يكون هناك نوع من الشرح والفهم المشترك لمعنى كلمة "التكامل" الواردة فيه مع تفضيله عدم إستعمال هذا المصطلح. كما اشار الى دعم طلب المغرب حول إدراج الجامعة العربية في فقرة مستقلة كاطار

داعم للشبكة، كما اشار الى مسألة ايلاء الاهتمام لموضوع إعادة الأموال الى بلدانها الأصلية. هذا وأشار ممثّل الإمارات الى أهمية أن تحترم الشبكة مبدأ السيادة. وطالب كذلك بأن يكون التعاطي مع المجتمع المدني بما ينسجم مع التشريعات الوطنية في هذا الاطار. واضاف بضرورة ان تأتي الفقرة الرابعة من الديباجة بعبارة "بما ينسجم مع التشريعات الوطنية".

تونس: ابدى القاضي **منصف زغاب** ممثّل وزارة العدل في الجمهورية التونسية كل الدعم لمقترح المغرب الخاص بجامعة الدول العربية، بيد انه لا يشاطر المغرب الرأي من ناحية الملاحظة حول الغرض والأهداف الإستراتيجية كون أن الغرض العمومي مفصّل فعلا من خلال الأهداف الاستراتيجية. واضاف الى انه لا يعتقد بضرورة تفصيل مصطلح "الجهات الأخرى" او تقييده بحيث أنّها مفتوحة ومتروكة للشبكة لتحديدها. وقد طرح في اثناء المناقشة تساؤلا حول طرق التواصل بين أعضاء الشبكة والدور الموكول لوحدة الدعم الإقليمية، مطالبا توسيع الحديث عن "وحدة الدعم" في الميثاق، بغرض تعزيز فهم ماهية وحدة الدعم. وأشار الى ان الإشكال الرئيسي يتمثّل في ملامح علاقة التكامل مع مؤتمر الدول الأطراف وهذه الشبكة، اضافة الى ملامح الربط مع الشبكة الموازية (ربط مع التساؤل الذي وضعته اليمن حول "اللقاءات التشاورية"). وقد انهى المداخلة بالاشادة بالشرعة العربية ونظام عملها واصفا اياها بالوثيقة الجيّدة والمتميّزة، مقترحا أن تعطي كل دولة ملاحظاتها كتابيا.

السلطة الوطنية الفلسطينية: اشار الدكتور **محمود أبو الرب**، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية، الى بعض النقاط الواجب ان يتمحور حولها الميثاق ونظام العمل. فالرؤية هي "مجتمع عربي خال من الفساد". اما الرسالة فهي "تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة"، مشيرا الى انه يتفق مع القيم الجوهرية الموجودة في الميثاق، ومطالبا ان تكون البلورة الدقيقة للأهداف الإستراتيجية (الثقافة العربية)، مبديا دعمه للشبكة العربية.

ليبيا: السيد **كمال البحري**، مدير الادارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي في ليبيا، ابدى اقتراحه حول ان تعمل جامعة الدول العربية على دعم فكرة الشبكة العربية.

موريتانيا: السيد **مولاي ولد كواد ولد مولاي**، المفتش العام المساعد للدولة في موريتانيا ابدى تساؤلات حول توضيح مفهوم إشراك المجتمع المدني مشدّدا على ضرورة تعميق أسس مبدأ جوهري لنجاح الشبكة وهو الإستقلالية سواء كان ذلك على مستوى الدول العربية أو على مستوى المانحين والمنظّمات الداعمة.

لبنان: القاضي **جورج عواد** رئيس التفتيش المركزي في لبنان، ابدى تأييده لما ورد في مسوّدة الميثاق ونظام العمل مركّزا على ضرورة احترام مبدأ سيادة الدولة.

الكويت: السيد **بدر المسعد**، المحامي العام، الكويت اعرب عن الإلتزام بما ورد في اعلان البحر الميت، مبديا ملاحظات اولية بشأن التأكيد على أن يكون الهدف الأساسي من هذه الشبكة هو دعم تطبيق الإتفاقية، مشيرا الى ضرورة الإنتباه الى مسألة وجود شبكة موازية للهيئات غير الحكومية وحساسياتها، متسائلا عن دور الدول المانحة والجهات المنظّمة مشدّدا على أهمية أن يكون في إطار احترام مبدأ السيادة. واختتم القول بالإشارة الى انه من المفضّل أن تكون الجهات المانحة عربية، منوها الى أهمية دور جامعة الدول العربية في دعم اعمال الشبكة.

الأردن: القاضي **علي الضمور**، عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد بالاردن، اشار الى أنّ الشبكة ستكون مفتوحة لجميع الهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد سواء كانت حكومية أو قضائية. غير أنّه إحتراما لمبدأ إستقلالية القضاء لا يجب ذكر الهيئات القضائية مباشرة في الميثاق وحصر وصف الهيئات المخوّلة الإنضمام الى الشبكة بالهيئات "الرسمية".

مصر: السيد **باهي أبو الدهب**، وكيل أول في هيئة الرقابة الإدارية في مصر، شدد واحال الى الملاحظات التي تمّ إيرادها، مشيرا الى ان الشبكة يجب ان تعمل كمنتدى إقليمي دائم تقوده الهيئات العربية المعنية بمكافحة الفساد بصورة فعّالة وبعيدة عن التعقيد. كما اشار الى مسألة تبادل المعلومات وضرورة أن تكون خاضعة للأنظمة الداخلية لكلّ هيئة منضمّة.

الجزائر: السيدة **جليلة حداد**، رئيسة مكتب إستراتيجية التعاون القانوني والقضائي في وزارة العدل، الجزائر، ابدت بعضا من الملاحظات حول وجوب اضافة دور جامعة الدول العربية مع مراعاة جانب التدقيق في الصياغة، كما ابدى اهمية ضرورة التكامل مع مؤتمر الدول الأطراف، مع ابداء تحفظ حول الشبكة الموازية ولماذا الإشارة اليها بهذا الحجم حيث لا ضرورة لذلك. واختتمت بالتساؤل حول دور فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي في هذه الشبكة.

في الختام، تعاون خبراء برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة بتقديم شروحات حول أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار تشاوري وإختياري تنفيذا لتوصيات البحر الميّت.

كما شرحوا الحرص على الحفاظ على سيادة الشبكة من حيث إختيارها للمانحين وللجهات غير الرسمية أو أي جهات أخرى ستشارك في دعم أعمال الشبكة، مع التأكيد على أهمية التنسيق مع هذه الجهات لضمان عدم الإزدواجية وضمان أفضل توظيف للموارد والمهارات.

وختاما أعاد الخبراء التأكيد على أن العلاقة مع مؤتمر دول الأطراف هي علاقة تنسيقية تهدف الى أن لا يكون هناك تعارض مع ما يقرّره مؤتمر الدول الأطراف.

هذا وقد قام خبراء برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بتدوين كافة الملاحظات والمداخلات على أن يتمّ إعداد نسخة جديدة يتمّ توزيعها على المشاركين بأقرب فرصة ممكنة.

- **الجلسة الختامية: إختتام أعمال الإجتماع الأوّل وإقرار التوصيات**

في ختام اعمال الاجتماع التحضيري الأوّل لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"، قام معالي الدكتور **عبد الشخانبة** رئيس هيئة مكافحة الفساد في الاردن بتلاوة التوصيات التي انقسمت الى جزئين. الجزء الأوّل تناول مسألة إنشاء الشبكة أما الجزء الثاني فتناول مسائل التقييم الذاتي.[10]

وقد أعاد المشاركون تأكيدهم على اهمية إنشاء الشبكة العربية معتمدين نتائج المشاورات التي دارت بشأن تطوير ميثاقها ونظام عملها حيث جرى تكليف لجنة الصياغة الفنية بتعديل المشروع في ضوء الملاحظات التي تمّت. كما اعتبر المشاركون أن هذه المشاورات تشكّل منطلقا صالحا لإنشاء الشبكة العربية، ودعوا إلى عقد سلسلة من المشاورات لاستكمال وتعميق الحوار والنقاش من أجل مراجعة ميثاق الشبكة ونظام عملها، بغية إقرار الصيغة النهائية للميثاق ونظام العمل لعرضهما واعتمادهما رسميا في مؤتمر إقليمي موسع لإطلاق الشبكة. وشكروا برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي على كل الدعم الذي يقدّمونه لدعم إنشاء الشبكة العربية، أكّدوا على دور جامعة الدول العربية في مساندة إنشاء الشبكة، باعتبار الجامعة الإطار الإقليمي للعمل العربي المشترك.

أما بالنسبة لمنهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، فقد أثنى المشاركون على جهود الدول التي أنهت الجزء الاول من التقييم الذاتي ودعوا أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب من باقي الدول إلى الإسراع بإنهاء هذا التقييم.

كما دعا المشاركون إلى إطلاق عمليات الإجابة عن الجزء الثاني من أسئلة التقييم الذاتي الهادفة الى إنجاز قراءة أولية للواقع القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في الدول العربية، بالتوازي مع ما تتطلبه جهود تطوير برامج المساعدة التقنية، ووفق التزامات الدول العربية أمام مؤتمر الدول الأطراف من حيث موجبات التبليغ.

---

[10] الرجاء مراجعة توصيات الدار البيضاء حول تفعيل تطبيق "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية.

هذا وقد تمّ تكليف ممثلي الدول العربية المشاركة بأخذ أداة التقييم الذاتي المعمّقة بعين الاعتبار من أجل تطويرها في إطار تشاوري لتمكين الدول الراغبة بالاستفادة منها من اعتمادها كأحد أدوات التقييم ووسائل تقديم المساعدة، وفق أولوياتها الوطنية.

ثم كانت كلمة ختام وشكر من السيد **محمد عبد النباوي**، مدير الشؤون الجنائية والعفو في وزارة العدل في المغرب ممثلا معالي وزير العدل، لجميع الحاضرين مبديا امتنانه لكافة الشركاء في تنظيم اعمال هذين النشاطين. وخص بالشرك برنامج ادارة الحكم التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على كل ما بذلوه من جهود في سبيل انجاع اعمال هذين النشاطين. كما اشاد بالنتائج والتوصيات التي خرجت عن هذين النشاطين، وما شهدته الأيام التي مضت من مناقشات، تضمنت تبادلا للاراء والخبرات والمعارف في مجال مكافحة الفساد. واعرب عن سعادته باستضافة المغرب لهذا الحدث، كدليل على ايلائها موضوع مكافحة الفساد الاهمية انطلاقا من رؤيتها الصادقة في هذا الخصوص.

4. خاتمة

إختتمت بعد ذلك اعمال النشاطين اللذين يعدّان خطوة هامّة نحو تمتين وتعزيز قدرات الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي وبالتالي نحو توسيع وتعميق عملية التقييم الذاتي الخاص بالإتفاقية لخدمة الدول العربية الراغبة بتطبيق الإتفاقية وتحديث وتطوير أطرها القانونية والمؤسسية لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

كما اعتبر هذين النشاطين خطوة أساسية نحو إنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، واللبنة الاولى في سلسلة من المشاورات لاستكمال وتعميق الحوار والنقاش من أجل مراجعة ميثاق الشبكة ونظام عملها، بغية إقرار الصيغة النهائية للميثاق ونظام العمل لعرضهما واعتمادهما رسميا في مؤتمر إقليمي موسع لإطلاق الشبكة، يعقد في عمان (الاردن) في شهر حزيران/يونيو أو تمّوز/يوليو 2008. وقد اعتبر هذا الاجتماع التحضيري بفعالياته والحضور رفيع المستوى تعبيرا قويا عن التزام الدول العربية بانشاء الشبكة العربية ضمن جهود تطبيق إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، وإعادة تأكيد على استمرار انخراط هذه الدول الفعّال في مبادة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية.

***